

توقيع اتفاقات السلم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

"وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علما، مع الموافقة، بالقرار الذي اتخذته الأمين العام، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى رئيس المجلس^(٧٧)، بالإيعاز إلى شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن تتعاون مع المدعي المختص بحقوق الإنسان في السلفادور لمساعدة حكومة السلفادور على تنفيذ توصية لجنة تقصي الحقائق التي تدعو إلى القيام على الفور بتحقيق واف يتناول الجماعات المسلحة غير المشروعة.

"ويشدد المجلس كذلك على أهمية تنفيذ جميع أحكام اتفاقات السلم تنفيذا تاما وآنيا. وهو ما زال يشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي حدثت في عدة أمور، وهي الإستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية مع الوزع الكامل للشرطة المدنية الوطنية، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، وبرامج نقل الأراضي وبرامج إعادة الإدماج الأخرى، وهي أمور أساسية لوضع إطار متين وتهيئة مناخ جديد لاحترام حقوق الإنسان في السلفادور.

"والمجلس يطلب أيضا إلى جميع الأطراف مواصلة بذل جهودها من أجل جعل الانتخابات التي ستجرى في آذار/مارس ١٩٩٤ انتخابات تمثيلية وناجحة. ويقر المجلس بما أحرز من تقدم في تسجيل الآلاف من الناخبين، بيد أنه، نظرا لحالات التأخير والمشاكل التي ذكرها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^(٧٨)، فإن المجلس يطلب إلى الحكومة وجميع المعنيين بالأمر كفالة حصول جميع من قدموا الطلبات من الناخبين المستوفين للشروط على وثائق التصويت اللازمة في حينه. وهو يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتقديم المساعدة في هذه العملية عن طريق الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

"ويرحب المجلس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بشأن ضرورة الإسراع في تنفيذ أحكام اتفاقات السلم، ولذلك فهو يحث جميع الأطراف المعنية على التعجيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات قبل بدء الحملة الانتخابية. وهويتوقع السماح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالاضطلاع على نحو تام بولاية التحقق المسندة إليها دون أية عوائق. وسيواصل المجلس متابعة التطورات في السلفادور باهتمام شديد".

وفي الجلسة ٣٢٢١، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر المجلس أن يدعو ممثل السلفادور إلى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم - تقرير لاحق للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (S/26790)"^(٧٩).

القرار ٨٨٨ (١٩٩٣)
المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير كذلك إلى بيانات رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٨ آذار/مارس^(٨٠) و١١ حزيران/يونيه^(٨١) و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٨٢)،

وقد درس التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٨٣)،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم التنفيذ الكامل وفي المواعيد السليمة للاتفاقات الموقعة من قبل حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف الحفاظ على السلم وتوطيده وتشجيع المصالحة في السلفادور.

وإذ يرحب بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام ومؤداهما أن عملية السلم في السلفادور أحرزت تقدما وأن تقدما ملموسا قد أحرز صوب تحقيق الأهداف الأخرى لاتفاقات السلم.

وإذ يقلقه استمرار المشاكل والتأخيرات في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السلم، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، العناصر المتصلة بنقل ملكية الأراضي، وإعادة دمج المقاتلين السابقين وعموقي الحرب في الحياة المدنية، ووزع الشرطة المدنية الوطنية، والإستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

وإذ يلاحظ مع القلق أعمال العنف الأخيرة في السلفادور التي قد تعني تجدد نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتؤثر، ما لم يتم وقفها، بطريقة سلبية على عملية السلم في السلفادور، بما في ذلك الانتخابات المزمع إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤.

وإذ يرحب في هذا الصدد بجهود الأمين العام، بالتعاون مع حكومة السلفادور، الرامية إلى إنشاء آلية للتحقيق في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة وصلتها المحتملة بتجدد العنف السياسي.

وإذ يلاحظ أيضا مع القلق جرائم القتل المدفوعة فيما يبدو بدوافع سياسية، التي راح ضحيتها أعضاء من الأحزاب السياسية المختلفة، بما فيها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والتحالف الجمهوري الوطني.

وإذ يلاحظ أن السلفادور دخلت مرحلة حرجة في عملية السلم وأن الأحزاب السياسية بدأت لتوها حملة للانتخابات المقرر عقدها في آذار/مارس ١٩٩٤، وهوما ينبغي أن يجري في بيئة سلمية.

وإذ يؤكد أهمية أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر عملية السلم برمتها في السلفادور.

وإذ يلاحظ التقدم الذي أحرز مؤخرا في تسجيل الناخبين وإذ يؤكد أهمية إصدار وثائق التفويض ذات الصلة لجميع الناخبين المسجلين كيما يتسنى المشاركة في الانتخابات على نطاق واسع.

وإذ يرحب بالتزام المرشحين لرئاسة الجمهورية بالسلم والاستقرار في السلفادور، المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على النحو المشار إليه في الفقرة ٩٢ من التقرير اللاحق للأمين العام.

وإذ يرحب أيضا بإعلان حكومة السلفادور مؤخرا أنها ستعجل تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي.

وإذ يرحب كذلك بأعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وإذ يلاحظ أهميتها الحيوية لكامل عملية السلم والمصالحة في السلفادور.

وإذ يؤكد من جديد على ضرورة أن يستمر، في عملية حفظ السلم هذه كما في سائر عمليات حفظ السلم، رصد التنفقات رسدا دقيقا خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلم.

١- يرحب بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٢- يدين تأجج العنف مؤخرا في السلفادور؛

٣- يعرب عن القلق من أن عناصر هامة في اتفاقات السلم لم تنفذ بعد إلا جزئيا؛

٤- يحث حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على بذل جهود حازمة لمنع العنف السياسي وتعجيل التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاقات السلم؛

٥- يعيد تأكيد تأييده لقيام الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة في عملية السلم في السلفادور؛

١٣- يقرر أن يمدد ولاية بعثة المراقبين حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

١٤- يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بما يجد من تطورات في عملية السلم في السلفادور؛

١٥- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٤ عن عمليات بعثة المراقبين لكي يتمكن المجلس من استعراض حجم ونطاق البعثة بالنسبة إلى الفترة التي تلي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، مع أخذ توصيات الأمين العام ذات الصلة في الاعتبار فيما يتعلق بإنجاز ولايتها؛

١٦- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٣٢١

مقرر

في رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣^(٣٠)، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار الأمين العام إلى رسالته المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣١)، التي أعرب فيها عن القلق من أن حالات الإعدام التعسفي التي جرت مؤخراً في السلفادور تؤكد الحاجة إلى التنفيذ الفوري لتوصية لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بإجراء تحقيق بشأن الجماعات غير المشروعة، فضلاً عن قراره بالإيعاز إلى مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالعمل مع المهتمين بالأمر، وبمساعدة تكميلية من الخبراء، حسب الاقتضاء، بغية مساعدة الحكومة في تنفيذ هذه التوصية. وأشار الأمين العام إلى أن مجلس الأمن وافق على آرائه بشأن الكيفية التي ينبغي أن تساعد بها الأمم المتحدة في إجراء هذا التحقيق في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣٢). وقد أوفد بعثة إلى السلفادور برئاسة وكيل الأمين العام مارك غولدنغ خلال الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وجررت مفاوضات مستفيضة مع جميع المعنيين وأحرز تقدم كبير نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ المتعلقة بإنشاء فريق مشترك للتحقيق في مسألة الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه تم الاتفاق على أن يتألف الفريق المشترك من ممثلين

٦- يعيد أيضاً تأكيد تأييده، في هذا السياق، لجهود الأمين العام التي يبذلها بالتعاون مع حكومة السلفادور بهدف الشروع الفوري في إجراء تحقيق نزيه ومستقل ومصدق في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، ويحث جميع قطاعات المجتمع في السلفادور على التعاون في إجراء هذا التحقيق؛

٧- يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهما المتمثلة في التحقق من تنفيذ الأطراف لالتزاماتها ويحثها على إتمام هذا التنفيذ في إطار الخطة الزمنية المتفق عليها والجدول الزمني الجديد الذي اقترحه بعثة المراقبين؛

٨- يؤكد ضرورة ضمان التقيد الصارم بالأحكام المتعلقة بالشرطة والأمن العام في اتفاقات السلم، مع اضطلاع بعثة المراقبين بالتحقق الكامل من ذلك، وضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام استعادة كل ما في حوزة الأفراد العاديين من أسلحة بما يشكل انتهاكاً لاتفاقات السلم؛

٩- يحث حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي على إزالة كافة العراقيل التي تعترض تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي ويؤكد ضرورة تعجيل برامج إعادة دمج المقاتلين السابقين التابعين لكلا الطرفين طبقاً لاتفاقات السلم؛

١٠- يعيد تأكيد ضرورة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً تاماً وفي المواعيد السليمة؛

١١- يطلب إلى السلطات المختصة في السلفادور أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان جعل الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤ حرة ونزيهة، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة توفير المساعدة في هذا الصدد؛

١٢- يحث جميع الدول، وكذلك المؤسسات الدولية الناشطة في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة السريعة والسخية دعماً لتنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلم؛